قانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٩١

بربط موازنة هيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والهندسية والكيماوية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت استخدامات وايرادات هيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والهندسية والكيماوية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٩٢٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر مليونا وثمانمائة وعشرون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

اولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٩٦٩٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر مليونا وستمائة وخمسة وتسعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الأول : أجور بمبلغ ٦٧٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٩٠٢٥٠٠٠ منه مبلغ ١٨٣٨٧٠٠٠ جنيه (فائض الحكومة) .

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٢٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وخمسة وعشرون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث : استخدامات استثمارية بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع : تحويلات رأسمالية بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٩٦٩٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر مليونا وستمائة وخمسة وتسعون ألف جنيه) بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٢٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وخمسة وعشرون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع : قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة فى الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعا لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لا يجوز استخدام اعتمادى رسم الدمغة النسبى وفوائد بنك الاستثمار القومى فى غير الأغراض المخصصة لها .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩١

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ١٥ يونيه سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

موازنة هيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والهندسية والكيماوية
للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

الاستخدامات	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠
	جنيه	جنيه
(أ) الاستخدامات الجارية :		
باب ١ ـ الأجور	٦٧٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠
باب٢ ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية	١٩٠٢٥٠٠٠	٢١٥٧٤٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية(أ)	١٩٦٩٥٠٠٠	٢٢٤٧٤٠٠٠
(ب) الاستخدامات الرأسمالية :		
باب ٣ ـ استخدامات استثمارية ...	٨٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠
باب ٤ ـ التحويلات الرأسمالية ...	٤٥٠٠٠	٢٩٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية(ب) ...	١٢٥٠٠٠	٢٣٩٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	١٩٨٢٠٠٠٠	٢٢٧١٣٠٠٠

الإيرادات	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠
	جنيه	جنيه
(أ) الايرادات الجارية :		
باب٢ ـ الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	١٩٦٩٥٠٠٠	٢٢٤٧٤٠٠٠
جملة الإيرادات الجارية(أ)	١٩٦٩٥٠٠٠	٢٢٤٧٤٠٠٠
(ب) الايرادات الراسمالية :		
باب ٣ ـ إيرادات رأسمالية متنوعة	٦٠٠٠٠	٨٥٠٠٠
باب ٤ ـ القروض والتسهيلات الإئتمانية	٦٥٠٠٠	١٥٤٠٠٠
جملة الإيرادات الرأسمالية(ب)	١٢٥٠٠٠	٢٣٩٠٠٠
إجمالى الإيرادات	١٩٨٢٠٠٠٠	٢٢٧١٣٠٠٠